اقتصاد

بورصة مصر تخسر 7,7 مليارات دولار

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تكبدت البورصة المصرية خسائر إضافية في يوليو/ تموز الماضي، ليرتفع إجمالي ما فقدته الأسهم من قيمتها السوقية على مدار الأشهر السبعة الأخيرة إلى 122,5 مليار جنيه (7,7 مليارات دولار) متأثرة بعمليات بيع من قبل المستثمرين الأجانب على ضوء المخاوف من تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد والتوترات المتعلقة بسد النهضة وليبيا.
وتراجع المؤشر الرئيسي للسوق «إيجي إكس 30» بنسبة 1,5% خلال يوليو/ تموز، عن يونيو/ حزيران، بعد أن أغلق عند مستوى 10599 نقطة، بينما هوى بنحو 24% منذ بداية العام. وهبط رأس المال السوقي إلى 585,4 مليار جنيه، مقابل 589,9 مليار جنيه في نهاية آخر جلسات يونيو/ حزيران، خاسراً نحو 4,5 مليارات جنيه، بينما كان قد خسر في الأشهر الستة السابقة نحو 118 مليار جنيه، وفق رصد لـ«العربي الجديد». وتأتي خسائر البورصة المتواصلة في ظل الضبابية التي تخيم على المشهد الاقتصادي والسياسي في مصر، وفق المحلل المالي أحمد إبراهيم في اتصال هاتفي. وتشهد مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية في مصر تراجعاً ملموساً في ظل تداعيات جائحة كورونا، التي ألقت بظلال سلبية واسعة، لا سيما على السياحة والصادرات، كما أضرت بشكل كبير بتحويلات المصريين العاملين في الخارج والتي تعد محركاً مهماً للعديد من المجالات التي تعتمد على إنفاق الأسر.
وجاءت الخسائر رغم الدعم الذي خصصه الرئيس عبد الفتاح السيسي للحيلولة دون هبوط السوق، أمام تداعيات الجائحة، حيث قرر في 22 مارس/ آذار الماضي، تخصيص 20 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم الأسهم، بينما أعلن بنكا الأهلي ومصر الحكوميان قبله ضخ 3 مليارات جنيه لشراء الأسهم. لكن السوق شهدت عمليات بيع واسعة من جانب المستثمرين الأجانب الذين خرجوا أيضاً من أدوات الدين الحكومية، ما أدى إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي على مدار ثلاثة أشهر متوالية من مارس/ آذار حتى مايو/ أيار.
وأظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي مطلع يونيو/ حزيران الماضي أن المستثمرين الأجانب سحبوا نحو 21,6 مليار دولار من مصر خلال شهري مارس/ آذار وإبريل / نيسان فقط، في أكبر موجة خروج للاستثمارات منذ أكثر من ست سنوات، بسبب تداعيات كورونا، بينما اعتمدت الحكومة بشكل كبير على الأجانب في ضخ نقد أجنبي للاستثمار في البورصة.
وإلى جانب حزمة الدعم الحكومية لمستثمري البورصة، تقرر أيضاً إعفاء الأجانب وغير المقيمين من ضرائب الأرباح الرأسمالية تماماً، وبشكل نهائي، وتطبيق نسبة مقطوعة كضريبة دمغة ثابتة بمقدار 1,25 في الألف، بدلاً من 1,5 في الألف عن عمليات الشراء والبيع، وتأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المصريين والمقيمين حتى بداية 2022، والخفض الفوري لضريبة الدمغة عليهم إلى نصف في الألف، بدلاً من 1,5 في الألف، لحين تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية. وكان خبراء اقتصاد قد حذّروا بشكل متكرر من اعتماد الحكومة على ما وصفوه «الأموال الأجنبية الساخنة» التي غالباً ما تكون أضرار خروجها السريع من السوق كبيرة على الاقتصاد ومالية الدولة.

(فرانس برس)

الكوريون يقلّصون الإنفاق

اشترى المستهلكون الكوريون الجنوبيون عدداً أقل من السلع غير الأساسية، مقارنة بالمعتاد في الربع الأول من العام الجاري، بسبب حالة الغموض الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا. وبلغ إجمالي الإنفاق الأساسي 84,81 تريليون وون (71 مليار دولار) في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار، وهو ما يمثل 40,56% من إجمالي نفقات الأسرة، وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك كوريا، أمس الأحد. وهذه المرة الأولى التي يتجاوز فيها الإنفاق الأساسي 40% من مجمل نفقات الأسرة منذ الربع الأخير من عام 1999، عندما وصلت النسبة إلى 40,29%. ويشمل الإنفاق الأساسي البقالة وفواتير الخدمات العامة والإيجار والخدمات الصحية. ويُعَدّ هذا التطور أحدث دلالة على أن المستهلكين الكوريين الجنوبيين قللوا الإنفاق على السلع والخدمات غير الأساسية، بما يشمل الترفيه، في ضوء مكافحتهم لتداعيات كورونا، بحسب وكالة يونهاب.

أخبار

هواوي تتفوق على سامسونغ

تفوقت شركة هواوي الصينية على سامسونغ الكورية الجنوبية في شحنات الهواتف الذكية العالمية في الربع الثاني من عام 2020، وهي المرة الأولى منذ تسع سنوات تقود السوق فيها شركة بخلاف سامسونغ أو آبل الأميركية.

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن شركة كاناليس المحللة لسوق التكنولوجيا العالمية. وذكر التقرير الذي نشرته وكالة «شينخوا»، أمس الأحد، أن هواوي شحنت 55,8 مليون جهاز خلال الفترة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران، بانخفاض 5% على أساس سنوي، تليها شركة سامسونغ، التي شحنت 53,7 مليون هاتف ذكي. وعلى الرغم من انخفاض بنسبة 27% في الشحنات الخارجية، سيطرت هواوي على السوق المحلية في الربع الثاني، حيث ارتفعت شحناتها الصينية بنسبة 8% في الربع الثاني، ويُباع أكثر من 70% من هواتفها الذكية الآن في البر الرئيسي الصيني.
وأشار التقرير إلى أن الصين خرجت أقوى من جائحة فيروس كورونا، مع إعادة فتح المصانع، ومواصلة التنمية الاقتصادية والضوابط الصارمة إزاء حالات التفشي الجديدة للوباء.

اليابان تخفض مشترياتها من النفط الإماراتي 30%

كشفت بيانات وكالة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، أن اليابان خفضت مشترياتها من النفط الإماراتي بنحو 30,4% خلال يونيو/ حزيران الماضي، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019.
وأظهرت البيانات أن اليابان، أبرز مستهلكي النفط في العالم، وأحد أكبر زبائن النفط الإماراتي، استوردت 20,13 مليون برميل يومياً من الإمارات في يونيو/ حزيران بانخفاض من 28,89 مليون برميل عن الشهر نفسه العام السابق. واستوردت اليابان 22,626 مليون برميل من النفط الخام من الإمارات خلال مايو/ أيار، وهو ما يؤكد انخفاض استيرادها من الخام الإماراتي مقارنة بشهر يونيو/ حزيران بنسبة 11,03%.

تركيا تعلّق رحلاتها مع العراق

أعلنت سلطة الطيران المدني العراقي، أمس الأحد، أن نظيرتها التركية علّقت رحلاتها من العراق وإليه، بتوصية من وزارة الصحة التركية حتى الأول من شهر سبتمبر/ أيلول المقبل. وذكرت سلطة الطيران، في بيان نشرته الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، أن إجراءات السفر للمواطنين العراقيين لغرض عودتهم من تركيا إلى العراق ستكون من طريق القنوات الدبلوماسية بين البلدين.

البنوك الإسلامية في المغرب تنتظر انقاذاً حكومياً

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تترقب البنوك الإسلامية في المغرب تأثير تدابير حكومية لإنعاش الاقتصاد، ما يخرجها من حالة جمود بسبب تضرر قطاعي السيارات والعقارات بشكل خاص واللذين تعتمد عليهما في أنشطتها التمويلية بالمملكة.
وتراهن هذه البنوك التي تعرف بـ«التشاركية» على إطلاق التأمين التكافلي في الأشهر المقبلة، والذي يتوقع أن ينعش نشاطها، بالإضافة إلى تدابير للبنك المركزي استهدفت تسهيل التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة بجانب تسهيل عمل البنوك الإسلامية. وتنجز المصارف التشاركية، أغلب معاملاتها منذ إنشائها عبر توفير التمويلات للراغبين في اقتناء المساكن، حيث بلغت قيمة التمويلات لهذا النشاط نحو 800 مليون دولار في نهاية العام الماضي 2019، بينما وصلت تمويلات شراء السيارات إلى 72 مليون دولار، وفق بيانات البنك المركزي. وقال الخبير في المالية الإسلامية عمر الكتاني لـ«العربي الجديد»، إنه لا يجب أن يقتصر نشاط المصارف التشاركية على تمويل العقارات أو السيارات، حيث يتوجب توسيع مجال عملها، ليشمل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وجاءت جائحة كورونا لتضيف ضغوطاً على هذه النوعية من البنوك في المغرب والتي تشكو من تواضع الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية. ووفق الكتاني فإن البنوك التشاركية، تعاني من مفارقة ليست لها علاقة بسياسة الدولة، بل بطريقة تعاطي الناس معها، حيث يلجؤون إليها عندما يتطلعون إلي الحصول على تمويلات، بينما يفتحون حسابات في المصارف التقليدية يودعون فيها أموالهم.
وبلغت تمويلات البنوك التشاركية في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، حسب بيانات بنك المغرب المركزي حوالي 1,04 مليار دولار، بارتفاع بلغت نسبته 1,6% على أساس سنوي، بينما سجلت التمويلات زيادة سنوية بنسبة 12,7% في نهاية 2019.
في المقابل وصلت الودائع لدى المصارف الإسلامية في العشرة أشهر الأولى من العام الماضي، حسب بيانات المصرف المركزي، إلى حوالي 275 مليون دولار.
وكان محافظ البنك المركزي المغربي، عبد اللطيف الجواهري، قد قال مؤخرا إن البنوك التشاركية تعمل ببطء، لافتاً إلى أنه سيتم العمل على تسريع أداء المجلس العلمي الأعلى والمجموعة المهنية للمصارف من أجل إخراج عقود ذات صلة بمنتجات جديدة.

مال وناس

الكويت: حظر الطيران يفاقم خسائر القطاع الخاص

أربك قرار الكويت حظر رحلات الطيران الى 31 دولة بسبب تفشي كورونا، وكالات السفر في الدولة الخليجية، لتتكبد خسائر لحظية

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تصاعدت حالة السخط بين أوساط الوافدين في الكويت، بعد قرار الحكومة حظر الرحلات الجوية التجارية إلى 31 دولة، منها مصر ودول آسيوية لها جاليات كبيرة في الدولة الخليجية، فيما ساد الارتباك أداء قطاع وكالات السفر، لتتكبد خسائر لحظية جراء القرار، بينما تخشى مختلف أنشطة القطاع الخاص تداعيات سلبية واسعة جراء القرار. وأعلنت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية، يوم السبت، أن حظر الرحلات الجوية جاء نظراً للوضع والتداعيات المترتبة عن انتشار فيروس كورونا الجديد بشأن الدول التي وصفتها بـ«عالية الخطورة». وشمل القرار الجنسيات المصرية والهندية والباكستانية والفيليبينية، وهي تقريباً تمثل أغلب العمالة الوافدة في الكويت، ما يمثل ضربة للقطاع الخاص وتضييقاً على هذه العمالة، وفق محللين اقتصاديين وصفوا حظر الرحلات الجوية إلى بلدان هذه العمالة بـ«المتخبط والعشوائي».

ويبلغ عدد سكان الكويت، نحو 4,8 ملايين نسمة، ثلثاهم من العمالة الأجنبية بما يصل إلى 3,3 ملايين شخص، وفق البيانات الرسمية، حيث تأتي الجالية الهندية في المرتبة الأولى بأكثر من مليون وافد، تليها الجالية المصرية بنحو 671 ألف وافد.

وجاء إعلان الحظر في اليوم نفسه الذي بدأت فيه الدولة استئنافاً جزئياً للرحلات الجوية التجارية، ما أثار ردود فعل غاضبة في أوساط المصريين، خاصة الذين كانوا في طريقهم للسفر فعلياً في ذلك اليوم، حيث اضطرت شركة مصر للطيران إلى إخلاء طائرة من الركاب كانت متوجهة إلى الكويت. وأشار مسافرون إلى أنهم تكبدوا خسائر كبيرة في ظل ارتفاع سعر تذكرة الطيران التي تتجاوز ألف دولار للذهاب فقط، فضلاً عن ثمن فحوصات PCR الخاصة بفيروس كورونا، التي تصل كلفتها إلى 150 دولاراً، بالإضافة إلى وثيقة التأمين على السفر التي تتجاوز 400 دولار. وفي أول رد فعل مصري، علّقت سلطة الطيران المدني المصري جميع الرحلات بين مصر والكويت لجميع شركات الطيران حتى إشعار آخر. وتوقع أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، محمد الهاجري، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن تكون هناك تداعيات كبيرة لقرار حظر الطيران للدول الـ31 التي حددتها إدارة الطيران المدني، الذي وصفه بـ«الخاطئ»، مشيراً إلى أنه سيسبب خسائر فادحة للقطاعات الاقتصادية كافة، وخاصة شركات الطيران.

وقال الهاجري إن الكثير من شركات القطاع الخاص تنتظر عودة عمالتها لاستئناف أعمالها وتعويض خسائرها خلال فترة الغلق الإجباري، على خلفية الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا.

وتُعدّ قطاعات التعليم والمطاعم والإنشاءات والصحة الأكثر تشغيلاً للعمالة المصرية، وفق البيانات الرسمية الكويتية، بينما قال مصدر مسؤول إن أغلب العمالة المصرية التي كانت تنتظر العودة إلى الكويت لم تعد شروط العودة تنطبق عليها بعد القرارات الحكومية الأخيرة. وكان وزير التربية الكويتي سعود الحربي، قد حدد تاريخ 4 أغسطس/ آب لعودة المعلمين المصريين في المرحلة الثانوية وعودة بقية المعلمين للمراحل الدراسية المختلفة قبل الأول من سبتمبر/ أيلول. وقدّر المسؤول إجمالي عدد العمالة الأجنبية التي كانت تنتظر العودة إلى الكويت بنحو 650 ألف عامل، دون أن يفصح عن عدد المصريين بين هؤلاء.

وأعرب ناشطون مصريون، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، عن سخطهم من قرار حظر دخول القادمين من بلادهم إلى الكويت، وأرجعوا الأمر إلى التوتر بين الدولتين أخيراً. واستغرب بعض الناشطين حظر الطيران من مصر إلى الكويت، فيما تسمح الأخيرة باستقبال رحلات من الولايات المتحدة، الدولة التي تتصدر العالم في عدد وفيات كورونا وإصاباته.

وسبق قرار حظر رحلات الطيران، حملة لرواد مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت تدعو الحكومة إلى عدم السماح بعودة المصريين، حيث دشنوا هاشتاغاً بعنوان #لا_لعودة_المصريين_للكويت، وشارك نواب من مجلس الأمة (البرلمان) في الحملة، داعين الحكومة إلى وقف قرار استئناف حركة الطيران. لكن مصدراً حكومياً كويتياً قال لـ«العربي الجديد» إن قرار حظر الطيران شمل 31 دولة، واستند إلى الأوضاع الصحية في البلدان التي شملتها قائمة الحظر، مشيراً إلى أن مصر ما زالت تعتبر من الدول عالية الخطورة من حيث تفشي فيروس كورونا.

في المقابل، أعربت عن استهجانها للقرار الحكومي المفاجئ، وقال مسؤول في اتحاد مكاتب السفر والسياحة في الكويت لـ«العربي الجديد» إن الخسائر الأولية للمسافرين وشركات السياحة والسفر قدرت بـ8 ملايين دولار، يوم السبت الماضي فقط، متوقعاً أن يفاقم القرار خسائر الشركات الناجمة بالأساس عن تخبط القرارات الحكومية خلال الأشهر الماضية. وأضاف أن القرار سبّب حالة ارتباك شديدة في مكاتب السفر وشركات الطيران، حيث ألغى أكثر من 11 ألف شخص حجوزاتهم غالبيتهم من الجالية المصرية بنحو 80%، و10% للمسافرين والقادمين من أوروبا و4% للقادمين من لبنان و6% موزعة على عدة دول.

خسائر لوكالات السفر بسبب حظر الطيران (فرانس برس)

4,8

يقدّر عدد سكان الكويت بنحو 4,8 ملايين نسمة، بينهم 3,3 ملايين وافد، وفق البيانات الرسمية، حيث تأتي الجالية الهندية في المرتبة الاولى بأكثر من مليون شخص، تليها الجالية المصرية بنحو 671 الف وافد.

الجزائر

الحرائق تلاحق المزارعين واتهامات لـ«مافيا الفحم»

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يعيش مزارعو المناطق الشمالية في الجزائر كابوساً بعد اندلاع سلسلة من الحرائق أهلكت آلاف الهكتارات من الأراضي المزروعة، الأمر الذي يكبّدهم خسائر باهظة، بينما اتهمت «الاتحادية الجزائرية لعمال الغابات»، من وصفتهم بـ«مافيا الفحم» بالوقوف وراء هذه الحرائق. وسجل كثير من المحافظات الساحلية، والسهبية، على غرار «تيزي أوزو»، «بجاية»، «السعيدة» و«تيارت»، بالإضافة إلى محافظة «سطيف»، العشرات من الحرائق، منذ 20 يوليو/ تموز الماضي، حيث التهمت النيران الغابات والبساتين وحقول القمح، حتى وصلت إلى منازل المزارعين، الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة السنة النار، خاصة بعد تأخر وصول وحدات الإطفاء في الوقت المناسب، بسبب الطبيعة الجغرافية الصعبة للمناطق الجبلية في الجزائر.

يقول رشيد زاهور، مزارع من ولاية «تيارت» في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الحرائق التهمت قرابة 3 هكتارات من الأراضي المزروعة بالشعير والبطاطا، كان يُنتظر جنيها، مضيفاً: «خسرت كل شيء بعدما تحوّلت المحاصيل إلى رماد، فضلاً عن احتراق أكثر من 250 رأس غنم».

حال زاهور لا يختلف عن العشرات من المزارعين الذين التهمت السنة النيران مزارعهم ومحاصيلهم خلال الأيام الماضية. ففي منطقة القبائل، شرق العاصمة، يروي المزارع طاهر آيت مقران، لـ«العربي الجديد»، كيف عاش ليلة رعب حقيقية، إثر التهام النار لأشجار الزيتون، قائلاً: «ساعة من الزمن، كانت كافية لإتلاف تعب سنوات أفنيتها لغرس 400 شجرة زيتون»، مشيراً إلى أنّ على الحكومة تعويضه عن الخسائر التي قدرها بنحو 2500 دولار عن الشجرة الواحدة. كان رئيس الحكومة، عبد العزيز جراد، قد قرر الخميس الماضي تشكيل «خلية يقظة» لتتبع الحرائق ورصد خسائر المزارعين لتعويضهم. وفي السياق، كشف المكلّف الإعلام في الحماية المدنية الجزائرية، نسيم برناوي لـ«العربي الجديد» عن أن «معدل الحرائق في الفترة الممتدة بين 20 و31 يوليو/ تموز، بلغ 60 حريقاً يومياً، في 24 ولاية، مخلفة خسائر بـ 3049 هكتاراً (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع)، منها 1033 هكتاراً من الغابات، 399 هكتاراً من الأدغال، 1085هكتاراً من المحاصيل الزراعية، كالقمح والشعير، ونحو 54 ألف شجرة مثمرة في صنف الفواكه والزيتون واللوز».

في الأثناء، اتهمت «الاتحادية الجزائرية لعمال الغابات»، من وصفتهم بـ«مافيا الفحم والغابات» بالوقوف وراء حرائق الغابات المسجلة أخيراً، للتمكن من بيع الأشجار المحروقة على شكل «فحم» والاستفادة أيضاً من مشاريع استثمارية في هذه الأراضي.

ولا يؤمّن المزارعون على محاصيلهم بسبب ضعف التعويضات، إذ تُشير إحصاءات وزارة الزراعة إلى أن ما يقارب 10% فقط من المزارعين البالغ عددهم أكثر من 900 ألف، يؤمنون على محاصيلهم لدى شركات التأمين الحكومية والخاصة. ويقول رئيس الاتحاد العام للمزارعين محمد عليوي، لـ«العربي الجديد»، إن «عملية التعويض تنطلق بعد إخماد جميع الحرائق، وتنقسم إلى عدة مراحل، أولها جرد الخسائر، ثم تحديد حجم التعويض، والطعن من طرف المزارع، وأخيراً صرف التعويضات».

ويتوقع الخبير الزراعي محمد لمين عزيز أن تتعدّى الخسائر أكثر من 50 مليون دولار، مرجّحاً أن تطول فترة التحقيقات، الأمر الذي يعرقل تقديم التعويضات بشكل سريع. ويلفت عزيز إلى أن التعويضات ستُصرف من خلال صندوق الكوارث الطبيعية بالنسبة إلى غير المؤمّنين، مشيراً إلى وجود كثير من الإشكاليات الخاصة بصرف التعويضات، منها غياب الأموال اللازمة في الوزارة، وهو ما يتطلّب ضرورة تدخّل الحكومة.

اندلاع متكرر للحرائق في مناطق الغابات بالجزائر (فرانس برس)

أخبار العرب

فواتير ضريبية إلكترونية في مصر

قررت مصلحة الضرائب المصرية، إلزام عدد من الشركات الكبرى في الدولة، بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عمّا تبيعه من سلع أو تؤديه من خدمات، وذلك اعتباراً من 15 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وقال رضا عبد القادر، رئيس مصلحة الضرائب في بيان، أمس الأحد، إن القرار يأتي في إطار المرحلة الأولى من تنفيذ قرار وزارة المالية إلزام الشركات والمكلفين بدفع الضرائب بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية تتضمن التوقيع الإلكتروني لمُصدرها، والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة محل الفاتورة المعتمدة من مصلحة الضرائب. وأضاف أن تلك القرارات تأتي في إطار التحول الرقمي وتحسين الخدمات المقدمة للممولين والمجتمع الضريبي، حيث تأتي منظومة الفاتورة الإلكترونية كأحد مشروعات تطوير المصلحة، التي تهدف إلى دمج السوق غير الرسمي للمنظومة الرسمية ومحاربة التهرب الضريبي، واستغلال مستحقات الدولة. ورفعت الحكومة تقديراتها للضرائب المستهدفة في موازنة العام المالي الحالي الذي بدأ في الأول من يوليو/ تموز، إلى نحو 965 مليار جنيه (61,5 مليار دولار)، مقابل 857 ملياراً في العام المالي الماضي، بزيادة تبلغ 108 مليارات جنيه، رغم تداعيات فيروس كورونا الجديد الذي يضرب الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص. ووفق منشور الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2020-2021، فإن وزارة المالية تستهدف فرض ما وصفتها بـ«الضرائب المبسطة» على الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، في إطار توسيع القاعدة الضريبية، وتحفيز القطاع غير الرسمي على الدمج في القطاع الرسمي.

خسائر لأسهم دبي في يوليو

تراجع سوق دبي المالي خلال تعاملات شهر يوليو/ تموز، ليسجل خسائر سوقية قيمتها 590 مليون درهم (160,6 مليون دولار). ومع ختام التعاملات الشهرية، نزل المؤشر العام لسوق دبي بنحو 0,7%، إلى مستوى 2050,77 نقطة، مقارنة بـ 2065,28 نقطة بنهاية يونيو/ حزيران الماضي. ومع ختام الشهر، عاد المؤشر العام لسوق دبي المالي إلى الهبوط بعد ارتفاعه في يونيو/ حزيران مع عودة النشاط الاقتصادي في الإمارات بعد توقف دام أكثر من ثلاثة أشهر.

تقارير عربية

الأردن

لا تمديد لمهلة مغادرة العمالة المخالفة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أكد مسؤول أردني رفيع المستوى، أنه لا توجد لدى الحكومة نية لتمديد المهلة الممنوحة للعمالة الوافدة المخالفة لمغادرة البلاد، مشيرا إلى أنه من المقرر أن تنتهي في 16 أغسطس/آب الجاري، وبعدها سيتم إلزامهم بدفع غرامات مالية، بالإضافة إلى المبالغ المترتبة عليهم نظير رسوم تصاريح العمل عن السنوات السابقة.

وقال المسؤول، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إنه «بانقضاء المهلة سيتم ترحيل العمال المخالفين إلى بلادهم من قبل الجهات المختصة»، لافتا إلى أن عدداً من العمال استفادوا من الإعفاءات التي منحتها الحكومة خلال الأشهر القليلة الماضية، وغادروا المملكة في إطار خطة لخفض أعداد الوافدين، بهدف توفير فرص عمل للأردنيين، في ظل ارتفاع نسبة البطالة المتوقع أن تتجاوز 25% نتيجة التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا. ولا توجد إحصائيات رسمية بعدد العمال الوافدين في الأردن، إلا أن تقديرات تشير إلى بلوغهم نحو مليون عامل من جنسيات مختلفة، غالبيتهم من المصريين، يعملون في العديد من القطاعات، خاصة الزراعة والإنشاءات والخدمات. وتشمل الحوافز الممنوحة للعمال الأجانب الإعفاء من غرامات الإقامة أو أي مبالغ تترتب عليها تتعلق برسوم تصاريح العمل، إضافة إلى تسهيل وتسريع حصولها على أي مستحقات مالية ترتبط بمؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها.

البطالة في الأردن مرشحة للارتفاع إلى مستويات قياسية

وقال رئيس المرصد العمالي الأردني، أحمد عوض، لـ«العربي الجديد» إن البطالة في الأردن مرشحة للارتفاع إلى مستويات قياسية نتيجة للآثار السلبية التي لحقت بمعظم القطاعات. وأضاف عوض «من المرجح أن تعود أعداد كبيرة من الأردنيين إلى المملكة قريباً، حيث تفيد المعلومات المؤكدة تسريحهم من العمل خاصة في دول الخليج في ظل أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط»، واعتبر أن خفض أعداد العمالة الوافدة أحد الخيارات الرئيسية المتاحة للحكومة للحد من البطالة، في الوقت الذي يشهد فيه سوق العمل تنافسا شديدا على الوظائف من قبل المواطنين والوافدين واللاجئين السوريين. ولفت إلى أهمية أن تقدم الحكومة على خطوات إضافية لتحفيز الأردنيين للعمل في الفرص المتاحة، وذلك بتحسين الأجور وإلزام منشآت القطاع الخاص بتوفير التأمينات الاجتماعية اللازمة للعمال، مثل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وبيئة عمل مناسبة. وكانت الحكومة قد قررت وقف التعيينات في الجهاز الحكومي العام الحالي، في إطار خطة الاحتواء المالي لأزمة كورونا، حيث تظهر البيانات الرسمية ضغوطا مالية كبيرة. وبحسب أحدث بيانات حكومية، فقد ارتفعت مديونية الأردن إلى 44,3 مليار دولار بنهاية إبريل/نيسان الماضي، بما يعادل 101,7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 96,7% مع نهاية العام الماضي 2019. وتوقع البنك الدولي، في تقرير حديث، أن يتجاوز الدين العام في الأردن 107% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام الحالي بسبب تأثيرات جائحة كورونا، وأن يستمر نمو الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى 108,5% خلال العام المقبل 2021. ويرى خبراء اقتصاد أن الارتفاع المضطرد للمديونية العامة يلقي بأعباء ثقيلة على الاقتصاد لسنوات طويلة، حيث سترتفع أعباء أقساط القروض وفوائدها وتعذّر تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية التي تحتاجها البلاد في هذه المرحلة. يقول الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن الدين العام تخطى منذ أكثر من 10 سنوات النسبة المستهدفة في قانون إدارة الدين العام الذي أصدرته الحكومة لإلزام نفسها بعدم التوسع في الاقتراض من الداخل والخارج، لكنها تجاوزت القانون ولم تطبقه نهائيا.

غرامات مالية على العمالة المخالفة (فرانس برس)

ويضيف عايش أن «القانون نص على عدم جواز تخطي المديونية ما نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن اليوم نتحدث عن مستويات زادت عن الناتج المحلي وتجاوزت الناتج بكثير، وبإجماع الخبراء والمؤسسات المالية الدولية فإن حجم الدين سيواصل ارتفاعه خلال السنوات القليلة المقبلة».

ويتابع أن الضغوط المالية الناتجة عن المديونية ستضيف تحديات كبيرة إلى الموازنة العامة التي ستبقى تعاني من ارتفاع العجز، لا سيما مع ارتفاع أقساط وفوائد الدين العام، مشيرا إلى أن الانكماش الاقتصادي الناتج عن أزمة كورونا قد يحد من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الجهات الدائنة، ما يدفعها إلى استبدال دين بدين. واعتبرت الحكومة في وقت سابق تجاوز المديونية قانون إدارة الدين العام بالأمر المقبول ولا بعد ذلك مخالفة، حيث تم تجميد العمل بهذا التشريع ضمناً لعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على الإبقاء على النسب المستهدفة في القانون. ووفق البنك الدولي، فإن أزمة كورونا تشكل مخاطر سلبية كبيرة على الانتعاش الاقتصادي في الأردن، بالإضافة إلى عدم اليقين الإقليمي المتزايد الذي يشكل تحدياً إضافياً. كما توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 3,5% خلال العام الحالي، على أن يعاود الاقتصاد نموه العام المقبل بنسبة 2%.

ويقول المحلل الاقتصادي مازن مرجي لـ «العربي الجديد» إن ضعف الأداء الاقتصادي وفشل السياسات الاقتصادية على مدى أكثر من 15 عاماً أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية، لدرجة أصبحت لأول مرة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

تونس

توظيف الجامعيين يُربك الموازنة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يفرض قانون توظيف حاملي الشهادات الجامعية على موازنات تونس القادمة ضغوطاً جديدة لتوفير نفقات انتداب ما لا يقل عن 15 ألف عاطل من العمل سنوياً، بينما اتجهت البلاد منذ عام 2017 إلى سياسة تقشفية أوصت بموجبها باب التشغيل في القطاع الحكومي، مكتفية بسد احتياجات بعض القطاعات الحيوية.

وفتح قانون التوظيف الذي أقره البرلمان نهاية يوليو/ تموز الماضي، المجال أمام العاطلين من العمل ممن طالت بطالتهم أكثر من 10 سنوات للمطالبة بحقهم القانوني في الحصول على وظائف في القطاع الحكومي دون المرور عبر مناظرات التوظيف التي تطرحها الحكومة لتلبية احتياجاتها الجديدة من الموظفين. ومن المنتظر استفادة نحو 60 ألف عاطل من حملة الشهادات الجامعية من القانون الذي يجيز الانتداب المباشر (التعيين)، سواء للذين طالت فترة بطالتهم أكثر من 10 سنوات، أو الذين بلغوا الـ35 سنة ولم يبقضوا 10 سنوات بطالة، أو بالنسبة إلى تشغيل فرد من كل عائلة جميع أفرادها عاطلون من العمل، لترفع نسبة تشغيل ذوي الإعاقة من 2% إلى 5%.

وفجّر القانون الجديد موجة من الانتقادات بعد أن طلبت الحكومة من البرلمان عدم التصديق عليه بسبب عدم قدرتها على تطبيقه بسبب صعوبات المالية العمومية، بينما قال خبراء اقتصاد إن هذا القانون ذو طابع سياسي ولا يساعد على حل مشاكل البطالة في البلاد، بل سيزيد في إغراق الموازنة في العجز في السنوات القادمة بسبب النفقات الإضافية التي سيفرضها انتداب 15 ألف عاطل سنوياً على كتلة الأجور المتضخمة.

وقال الخبير الاقتصادي بلحسن الزمني لـ«العربي الجديد» إنه لا يمكن فتح باب التوظيف في ظل نسب نمو سالبة وعجز متفاقم للموازنة وانفجار الدين العام لإرضاء مطالب اجتماعية دون أي مردودية لأداء القطاع الحكومي.

وأضاف الزمني أن «تونس اشترت السلم الاجتماعي في السنوات التي تلت الثورة بأثمان باهظة، حتى إن القطاع العام أصبح يدفع رواتب للموظفين دون أي مردود أو إنتاج»، معتبراً أن قانون التوظيف في الظرف الحالي سيزيد من تعكير المناخ الاجتماعي بعد منح العاطلين من العمل المشروعية القانونية للمطالبة بحقهم في الشغل.

وتابع أن التشغيل ليس اختصاصاً حصرياً للقطاع العام، مشدداً على أهمية السلم الاجتماعي في الفترة القادمة لإيجاد حلول تسمح بإعادة عجلة الإنتاج للدوران. ولفت إلى أن الإنتاج وخلق الثورة هما الضامنان الأساسيان لخلق فرص العمل لمن طالت بطالتهم أو الوافدين الجدد على سوق الشغل.

وفي وقت سابق طلبت الحكومة من الوزارات عدم إبرام أي اتفاقات جديدة للتوظيف يكون لها انعكاس مالي، في ظل شحّ الموارد، كذلك يمنح الدستور الحق للحكومة في الاعتراض على أي قوانين تكون لها تداعيات مالية تتحملها الموازنة. كما طلبت الحكومة من البرلمان إرجاء النظر في قانون التوظيف، غير أن الضغط الاجتماعي وتوجه عاطلين من المحافظات الداخلية إلى مجلس نواب الشعب دفعا إلى تمرير القانون.

وتخشى صعوبات مالية وتضخم في القطاع الحكومي، ما دفع الدولة إلى إعلان سياسة التقشف ووقف التوظيف لثلاثة سنوات متتالية بعد انتقادات واسعة لشركاء تونس الماليين، ولا سيما صندوق النقد الدولي، لارتفاع نفقات الأجور التي تلتهم نحو 15,2% من الناتج الإجمالي للبلاد.

وتعتبر كتلة الأجور من الأوزان الثقيلة في كل الميزانيات التي تلت الثورة، باعتبار تضاعفها من سنة إلى أخرى وبشكل ملحوظ في عشر سنوات، وفق خبراء اقتصاد.

وتمتص الأجور النسبة الأعلى من مخصصات الميزانية، على حساب مخصصات للتنمية، وهي من النقاط التي يحذّر منها صندوق النقد ويعتبرها من الآليات المثلة للاستثمار وفرص الشغل.

وفي إبريل/ نيسان الماضي، حذّر الصندوق من تفاقم عجز ميزانية تونس، مشيراً إلى أن جائحة فيروس كورونا ستعمّق عدم التوازن الاقتصادي، ما سيدفع البلاد إلى الدخول في نسبة عجز غير مسبوقة. وتبلغ كتلة أجور الموظفين نحو 19 مليار دينار سنوياً (6,6 مليارات دولار)، وتدبر الحكومة الأجور من المداخيل الجبائية المباشرة أو من القروض الداخلية التي توفرها البنوك المحلية.

وفي 31 يناير/ كانون الأول الماضي، وقعت وزارة المالية التونسية اتفاق قرض بالعملة الصعبة مع 17 مؤسسة مالية تونسية لتوفير 455 مليون يورو لتعبئة موارد لفائدة ميزانية الدولة لسنة 2020.

لبنان نحو غلق مؤسسات سياحية

أعلنت وزارة السياحة اللبنانية اعتزامها غلق مؤسسات سياحية ومطاعم، لعدم التزامها بتعليمات الوزارة وقراراتها، بشأن منع انتشار فيروس كورونا الجديد. وقالت الوزارة في بيان، أمس الأحد، إنها تلقت عدة شكاوى عن مخالفات تقوم بها مؤسسات سياحية ومطاعم غير مسؤولة، «من منطلق حرصها على صحة المواطنين وسلامتهم، سنتجه إلى إقفال هذه المؤسسات بالشمع الأحمر». وأضافت أنه «على الرغم من الظروف الصحية الصعبة التي نمر بها، سمحت (الحكومة) بإبقاء خدمتي التوصيل المنزلي بهدف تسهيل أمر المواطنين، ودعم أصحاب المصالح من دون تشكيل خطر على صحة أحد». وأفادت وزارة الصحة، أمس، بارتفاع إجمالي الإصابات في البلاد إلى 4730. وكانت الحكومة قد قررت إقفال البلاد من الخميس حتى الاثنين.

أخبار العالم

كورونا يوقف مصفاتين للنفط في أميركا

أعلنت شركة مارأثون بتروليوم، أكبر شركة خاصة لتكرير النفط في الولايات المتحدة، وقف العمل في اثنتين من مصافي التكرير لديها، في ظل التداعيات الحادة لجائحة كورونا على انخفاض طلب وقود السيارات. وبحسب وكالة بلومبيرغ، أمس الأحد، قالت الشركة في بيان، إنها ستغلق مصفاة غولدن إيغل في مارتينيز بولاية كاليفورنيا، ومصفاة غالوب بولاية نيومكسيكو، حيث تصل الطاقة الإنتاجية للمصفاتين إلى 192 ألف برميل يومياً. ومن المتوقع أن يبدأ خفض تدريجي في أعداد الموظفين في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وفق مارأثون، مشيرة إلى أن مصافيها على الساحل الغربي للولايات المتحدة كانت تعمل بنحو 50% من طاقتها في مايو/أيار الماضي.

توقعات بنمو العمل غير الرسمي في ألمانيا

توقع خبراء ألمان نمواً قوياً للعمل غير الرسمي عما هو عليه حالياً بسبب جائحة فيروس كورونا الجديد. وبحسب فريدريش شنايدر، أستاذ الاقتصاد في جامعة يوهانس. كبلر في مدينة لنتس، في تصريحات لصحيفة «فيلت أم زونتاج» الألمانية الأسبوعية في عددها الصادر أمس الأحد: ستزيد نسبة العمل غير الرسمي هذا العام من نحو 9% إلى 11%، مشيرا إلى أن ذلك سيمثل زيادة بقيمة 32 مليار يورو مقارنة بالعام الماضي. وبحسب بيانات سابقة، تراجعت السوق السوداء في ألمانيا سنوياً منذ عام 2003، باستثناء عام 2009 أثناء الأزمة المالية العالمية. وقال شنايدر إنه عندما يكون الوضع في سوق العمل جيدا يتم البحث عن موظفين في عجالة وينمو الاقتصاد وينخفض العمل غير الرسمي، لافتا إلى أن أشخاصا يحاولون بسبب الانكماش الحالي العثور على مصدر رزق بجانب العمل لساعات مختصرة.

تقرير

في ما يشبه الانقلاب الاستثماري، فلّصت صناديق الاستثمار العالمية خلال يوليو/ تموز الماضي من استثماراتها في الأسهم وأبقت على أموالها في السندات، كما تحول الأثرياء نحو أسهم المنتجات المستدامة، مبتعدين عن الأسهم التقليدية في ظل جائحة كورونا

انقلاب استثماري

الصناديق تقلل أموالها في الأسهم وتحافظ على السندات

للحن ـ **العربي الجديد**

غيّرت جائحة فيروس كورونا التي ضربت العالم على مدار الأشهر الماضية والقلق من دخول موجة ثانية من الوباء من توجهات المستثمرين العالميين، الذين بدت تحركاتهم أشبه بالانقلاب، وفق وصف مؤسسات مالية، حيث ابتعدوا عن الأسهم التقليدية خوفاً من تداعيات الوباء على هذه النوعية من الأسهم، بينما فضّلوا الاحتفاظ بالسيولة بعيداً عن المخاطرة. وقلصت صناديق الاستثمار العالمية الكبرى استثماراتها في الأسهم وأبقت على مستويات الأموال الموضوعة في السندات، كما رفع الأثرياء استثماراتهم في المنتجات المستدامة التي لا تضر بالبيئة والمجتمع وتفيد النمو الاقتصادي طوال دورة الإنتاج والاستخدام. وتعرف هذه المنتجات اختصاراً في أسواق المال بـ «أي أس جي»، وأشار تقرير حديث لشركة كاجيميني للثروة إلى أن أصحاب الثروات غيّروا من نمط استثمارهم خلال العام الجاري من الأسهم التقليدية، إذ قال 27% من الأثرياء الذين تفوق ثرواتهم مليون دولار في مسح للشركة إنهم يرغبون بالاستثمار في المنتجات المستدامة المسجلة شركاتها للتداول في أسواق المال، بينما قال 40% من كبار الأثرياء الذين تفوق ثرواتهم 30 مليون دولار إنهم سيرفعون استثماراتهم في هذه المنتجات المستدامة.

ويأتي هذا الانقلاب الاستثماري في وقت وصلت فيه أسواق المال الأميركية الارتفاع للشهر الرابع على التوالي، واقترب فيه مؤشر «ستاندرد آند بوورز 500»، الذي يقيس أداء سوق «وول ستريت»، من المستويات القياسية التي بلغها في شهر فبراير/ شباط الماضي. ويقل مؤشر «ستاندرد آند بوورز 500» في نهاية يوليو/ تموز بنسبة 4% فقط عن الارتفاع القياسي، الذي بلغه قبيل تفشي جائحة كوفيد 19 في أميركا، وفق بيانات وول ستريت للشهر الماضي. ويرى محللون في صناعة الاستثمار أن كبار المستثمرين والصناديق الاستثمارية بدأت تشعر بأن ما يمكن حصاده من أرباح في أسواق المال قد حققه خلال الشهور الماضية وأن ما تبقى من العام تشوبه العديد من المخاطر مقارنة بسوق السندات الذي يدعمه معدل التضخم المنخفض في أميركا وأوروبا.

وفي ذات الشأن، قال مصرف «أي أن جي» الهولندي في تحليل نشره على موقعه الإلكتروني، يوم الجمعة، إن الصناديق بدأت ترفع استثماراتها في السندات كما رفعت كذلك تدفقاتها على الأسواق الناشئة مقارنة بالشهور الماضية، ولكن هذا التدفق الاستثماري في الأسواق الناشئة يحدث بنسبة أبطأ مقارنة بهروب الثروات من العملات المحلية بهذه الأسواق إلى العملات الصعبة. ولا تزال معظم عملات الأسواق الناشئة تعاني من الضعف، خاصة في جنوب أفريقيا والبرازيل وتركيا.

وعلى صعيد منطقة اليورو، يقول مصرف «أي أن جي» في تحليله إن الاستثمارات طويلة الأجل ارتفعت، ولكن على الرغم من عودة الجاذبية الاستثمارية للمنطقة بعد إجازة حزمة التمويل الأخيرة البالغة تريليوني دولار، إلا أن العائد على السندات لا يزال تحت الصفر. وما يفيد تدفق الاستثمارات طويلة الأجل على أوروبا حالياً تراجع سعر صرف الدولار وارتفاع معدلات الإصابة والوفيات في الولايات المتحدة الذي يهدد حدوث انتعاش سريع كما كان متوقعاً في السابق. وفي ذات الصدد، قال مسح أجرته رويترز بين مديري صناديق الاستثمار إنّ صناديق الاستثمار خفضت استثماراتها في الأسهم خلال شهر يوليو/ تموز إلى أقل مستوياتها في أربع سنوات، ولكنها حافظت على معدل استثماراتها في السندات دون تغيير خلال نفس الشهر.

وأشار المسح الذي شمل 35 مديراً من مديري الثروة في أوروبا وأميركا وبريطانيا واليابان إلى أن الأموال التي ضخت في الأسهم أقل من تلك التي تدفقت على السندات في يوليو/ تموز. وهذا يعد نقطة انقلاب في مسار الاستثمار العالمي، إذ كانت الصناديق تستثمر 60% أو أكثر في الأسهم خلال الشهور الماضية و30% أو أقل في السندات. ويرى محللون أن الخوف من موجة ثانية من جائحة كوفيد 19 جعل من الصعوبة على المستثمرين التنبؤ بتوقيت الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة التي تعد من أهم أسواق العالم، مشيرين إلى أن العديد من كبار المستثمرين يعتقدون أن انتعاش سوق «وول ستريت» الذي يقود عادة أسواق المال الكبرى قد شارف على نهاية الارتفاع وأن ما حققوه من أرباح في الأسهم خلال الأشهر الماضية ربما لن يتكرر خلال العام الجاري، كما يتحسب المستثمرون كذلك لنتائج الانتخابات الرئاسية التي تجرى في أميركا في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني.

من جانبها ترى مجموعة «يو بي إس» المصرفية السويسرية أن الأثرياء يحتفظون بالسيولة في الوقت الراهن. وقالت في مسح إن أكثر من نصف المستطلعة آراؤهم يشعرون بالخوف من عدم امتلاكهم السيولة النقدية الكافية في حال تزايد تفشي الجائحة الثانية من وباء كورونا. وبالتالي يحتفظ المستثمرون بالسيولة بعيداً عن المخاطرة بها في أسواق المال. ويحسب المسح بعتقد 75% من الأثرياء حول العالم الذين استطلع آراءهم أنه في أعقاب وباء «كوفيد-19» الحياة لن تكون نفسها مرة أخرى أبداً. وطبقاً للمسح، الذي تطرق لآراء أكثر من 3750 مستثمراً في حوالي 15 سوقاً عالمياً، يخطط المستثمرون لتغيير أسلوب استثماراتهم في المستقبل.

وأشار نحو 67% من المستثمرين في المسح إلى أن الوباء قد أثر على طريقة التفكير بشأن أموالهم، إذ يقلق 56% من عدم وجود مدخرات كافية إذا تزايدت الإصابات من الموجة الثانية، ويشعر 60% بالقلق حيال الأعباء المالية المترتبة في المستقبل.

وول ستريت يقترب من مستوياته القياسية قبل جائحة كورونا (Getty)

مؤشر ستاندرد آند بوورز 500 يقل 4,0% فقط عن مستوياته القياسية قبل الوباء

اسهم آبل رهينة «آي فون» الجديد

توقعت مؤسسات مالية اميركية، ان تتأثر اسهم شركة آبل بتأجيل اطلاق هاتف اي فون الجديد، خلال تعاملات الاسبوع الجاري. وقالت الشركة ان اجهزة اي فون الجديدة ستشحن بعد موعدها المعتاد بقليل، بعد ان عطل فيروس كورونا سلاسل التوريد العالمية هذا العام. وقال المدير المالي للشركة، لوكا ماايسنري «في العام الماضي، بدانا بيع هواتف آي فون في اواخر سبتمبر/ايلول. هذا العام، نتوقع ان تكون الهواتف متاحة بعد بضعة اسابيع».

ثلثا الشركات البريطانية تعود للتشغيل الكامل

بينما عاد ثلثا الشركات البريطانية للتشغيل الكامل، تجري وزيرة التجارة الخارجية ليز تروس محادثات في واشنطن بشأن الشراكة التجارية مع اميركا

للحن ـ **العربي الجديد**

أفاد مسح أمس الأحد، بأنّ ثلثي الشركات البريطانية تقول إنها أصبحت «تعمل بالكامل» بعد الإغلاق الشامل الذي فُرض بسبب جائحة فيروس كورونا، ارتفاعاً من النصف في يونيو/ حزيران الماضي.

وقالت 21% أخرى من الشركات، التي استطلع اتحاد الصناعات البريطانية آراءها في النصف الأول من يوليو/ تموز، إنها تعمل جزئياً في ظل استمرار إغلاق بعض المقار.

وقال البيش بالبجا، الاقتصادي لدى الاتحاد، إحدى كبرى المجموعات الممثلة لمصالح الشركات في بريطانيا، وفق وكالة رويترز: «في ضوء إعادة الفتح التدريجية للشركات، تشير بيانات هذا الشهر على ما يبدو إلى نقطة تحول بالنسبة إلى الاقتصاد»، لكنه أضاف أن شركات عديدة، وبخاصة في قطاعات التعامل المباشر مع المستهلكين، ما زالت تكابد «أزمة مالية حادة».

ورفعت بريطانيا الإغلاق الشامل تدريجياً منذ مايو/ أيار، وكانت أحدث خطوة كبيرة في الرابع من يوليو/ تموز، عندما سُمح بإعادة فتح الفنادق والحانات والمطاعم، غير أن رئيس الوزراء بوريس جونسون، قال إنه سيرجئ مواصلة تخفيف الإجراءات، الذي كان سيساعد بعض أماكن الفنون والترفيه، بسبب زيادة في حالات الإصابة.

وقالت الشركات في المتوسط إنها تعمل بنسبة 85% من الطاقة المعتادة بسبب التباعد الاجتماعي، مقارنة بـ72%، عندما كانت قاعدة أشد صرامة تفرض مسافة مترين عموماً بين الأفراد سارية. وقال اتحاد الصناعات إن الطلب الضعيف من المستهلكين ما زال التحدي الأكثر شيوعاً الذي تواجهه الشركات لاستئناف الأنشطة على نحو عادي. وقال أكثر من ثلثي الشركات إنه يحول دون العمليات العادية، بانخفاض طفيف من ثلاثة أرباع في يونيو/ حزيران.

ومن المتوقع أن يعلن بنك إنكلترا المركزي التوقعات ربع السنوية الجديدة يوم الخميس المقبل، في وقت تتعافى فيه قطاعات الاقتصاد بمعدلات متباينة من الانهيار الاقتصادية غير المسبوقة التي لحقت بها. وسواء كان العائق الرئيسي للنمو هو ضعف طلب المستهلكين أو صعوبات تواجهها الشركات في تلبيته، فإنه سيكون عاملاً رئيسياً عندما يبت البنك المركزي في إجراءات التحفيز الاقتصادي في وقت لاحق من العام الحالي.

إلى ذلك، تواصل بريطانيا محادثاتها لبناء الفضاء التجاري الجديد لفترة ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست»، إذ قال متحدث باسم مكتب الممثل التجاري الأميركي، يوم السبت، إن ليز تروس، وزيرة التجارة البريطانية، ستلتقي مع كبار المسؤولين الأميركيين في واشنطن خلال الأيام المقبلة لتقييم مدى التقدم الذي أحرز بشأن التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين.

ومن المقرر أن تلتقي تروس مع الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتهايزر، يومي الاثنين والثلاثاء، حسبما قال مكتبه، مؤكداً تقريراً لصحيفة فايننشال تايمز. وتحرص بريطانيا بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي في نهاية يناير/ كانون الثاني، على الاعتماد على نفسها، وبدأت سلسلة من المفاوضات التجارية مع دول أخرى، مع إعطاء أولوية للولايات المتحدة.

وقالت تروس من قبل إنه لا يوجد جدول زمني محدد لمفاوضات بريطانيا التجارية مع الولايات المتحدة. وأضافت أن المفاوضين البريطانيين حققوا «تقدماً كبيراً جداً» على الرغم من إجراء المحادثات عبر الفيديو بسبب تفشي فيروس كورونا. وتابعت أمام لجنة برلمانية في يونيو/ حزيران: «لن نتعجل التوصل إلى اتفاق، ولا يوجد موعد نهائي. سنكون صارمين في الضغط من أجل مصالحنا». ولم ترد السفارة البريطانية في واشنطن على طلبات للتعليق يوم السبت.

وكانت صحيفة فايننشال تايمز قد ذكرت في أواخر يوليو/ تموز أن الحكومة البريطانية تخلت عن آمال التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة قبل انتخابات الرئاسة الأميركية في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني مع إنحاء المسؤولين باللوم في بطء تحقيق تقدم على جائحة فيروس كورونا.

الشركات البريطانية رفعت نسبة التشغيل من 72 إلى 85%

زعيم حزب العمال، السير كير ستارمر، يتفقد احد المصانع في إنكلترا (Getty)

صعود قياسي لسوق المال الإيراني

طهران ـ **العربي الجديد**

اخترق المؤشر الرئيسي للأسهم الإيرانية مستوى المليوني نقطة للمرة الأولى على الإطلاق، أمس الأحد، حسبما أوردت وسائل إعلام رسمية، وسط تحذيرات من مغالاة في الصعود بالسوق. وقالت وكالة «إرنا»، إن المؤشر القياسي لبورصة طهران للأسهم زاد 46 ألفاً و844 نقطة في المعاملات المبكرة، بما يعادل 2,4%. وكان المؤشر قد أغلق عند مليون و961 ألفاً و649 نقطة، السبت الماضي، بعد أن صعد أكثر من 57 ألفاً و325 نقطة أو 3,01% في ذلك اليوم، وفقا لموقع السوق على الإنترنت. وتشجع الحكومة، المواطنين على الاستثمار في الأسهم المحلية دعما للاقتصاد، الذي تضرر بشدة من جراء إعادة فرض عقوبات أميركية بسبب البرنامج النووي لطهران. ويترقب المستثمرون في السوق الإيرانية مجرى الانتخابات الأميركية التي سيكون لها تأثير جذري على العلاقات بين طهران وواشنطن. وتجري الحكومة الإيرانية محادثات دخلت مراحلها الأخيرة مع الحكومة الصينية بشأن استثمار كبير يصل نحو 280 مليار دولار في السوق الإيرانية خلال خمس سنوات. وفي حال توقيع مثل هذا الاتفاق سيكون له تأثير كبير على سوق المال في إيران.

لكن محللين وبعض المشرعين يحذرون من أن هذا الارتفاع قد يزيد مخاطر تشكل فقاعة في سوق الأسهم نظرا للتناقض الصارخ بين مكاسب السوق وتدهور العوامل الأساسية للاقتصاد الإيراني، الذي يعاني أيضا تحت وطأة تفشي فيروس كورونا.

ويرى محللون أن سوق المال الإيرانية المعزول تماما عما يجري من تداعيات سلبية في أسواق المال العالمية بسبب الحظر الأميركي المشدد على البلاد، يأتي الأداة الوحيدة المتاحة للسكان في إيران. ويلاحظ محلل في مجلة « ذي لوير» البريطانية أن القيمة السوقية لسوق الأسهم بطهران تضاعفت خلال الـ12 شهراً الماضية. ويجذب هذا الارتفاع صناديق الاستثمار المحلية في إيران والشباب الذين لا يجدون قنوات أخرى للاستثمار. ومن بين العوامل التي رفعت مؤشرات سوق المال الإيرانية، انهيار سعر صرف الريال الإيراني خلال العام الجاري، إذ إن أصحاب الإيداعات المصرفية يأتت ثرواتهم تتآكل بسبب ارتفاع معدل التضخم وتدهور قيمة الريال الإيراني، وبالتالي يبقى وضع أموالهم في الأسهم هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على قيمة ثرواتهم.

أما العامل الآخر فهو مخاوف الأثرياء على حظر ثرواتهم في بعض الدول الخليجية التي كانوا يستثمرون فيها بكثافة، خاصة في أبوظبي ودبي، وبالتالي عادت بعض الثروات من مصارف الإمارات إلى السوق المحلية. يُذكر أن سعر صرف الريال الإيراني تحسن خلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، إذ ارتفع إلى نحو 260 ألف ريال. وكانت العملة الإيرانية قد خسرت نحو 90% من قيمتها منذ مارس/ آذار الماضي. ويعود التحسن في قيمة الريال إلى الإفراج عن موارد إيرانية بالعملة الصعبة كانت محظورة في الخارج. وتقدر تقارير حجم الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج بأكثر من 100 مليار دولار، من بينها نحو 9 مليارات دولار في كوريا الجنوبية.

المؤشر القياسي لبورصة طهران للأسهم زاد 46 ألفاً و844 نقطة

الإيرانيون يستثمرون بكثافة في البورصة رغم التراجع الاقتصادي (Getty)

رؤية

المليارديرات يحكمون العالم

موسى مهدي

باتت أسواق المال وحكومات العالم يسيطرعليها أصحاب المال، الذين يملكون مئات المليارات من الدولارات ويستأجرون أفضل الخبرات ويشترون أسرع الكومبيوترات. كذلك فإن هؤلاء الأثرياء باتوا قريبين من مراكز القرار المالي والنقدي والسياسي في الاقتصادات الكبرى. وهذا القرب قد يمكنهم من الحصول على المعلومات التي تحدد مسارات السوق والتنبؤ بتوجهات الأسهم والسندات، والمتاجرة على بيّنة من تحقيق الأرباح، وليس المخاطرة بثرواتهم مثل صغار المستثمرين.

وبالتالي باتت لديهم القدرة على الدخول السريع في السوق المالي، والتأثير في الأسعار، والخروج السريع منه وتحقيق مئات ملايين الدولارات من الأرباح، بينما تتبخر ثروات صغار المستثمرين. ويلاحظ أن مليارديرات الولايات المتحدة حصدوا في ثلاثة أسابيع فقط، بين مارس/ آذار وإبريل/ نيسان الماضي، أكثر من 280 مليار دولار، مستفيدين في هذه الثروة الهائلة من تدفق التريليونات التي ضخها مصرف الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) في السوق. كذلك جمعت صناديق إدارة الثروة الأميركية في هذه الفترة تريليون دولار من السيولة، ونمت كذلك سيولة المصارف الأميركية بتريليوني دولار. هذا يعني ببساطة أن هذه المصارف والصناديق والمليارديرات تتزايد ثرواتهم على حساب السواد الأعظم من الشعب الأميركي. وبالتالي باتت سوق المال الأميركية هي التي تصنع القرار المالي، إذ إن هبوطها المريع في بداية مارس الماضي هو الذي أجبر صنّاع السياسة النقدية والمالية على التدخل بكثافة في السوق.

وتبعاً لذلك، باتت السوق الأميركية تتحرك وفقاً لما يحقق أرباح المليارديرات وزيادة ثرواتهم، وليس تبعاً لاحتياجات الاقتصاد الكلي وخلق الوظائف. إذ إن جلّ أموال التحفيز الأميركية ذهبت للمصارف والشركات وليس للمواطن، بدليل أن أرباح المليارات هذه التي حققتها المصارف جُمعت في وقت ارتفعت فيه نسبة البطالة في أميركا إلى نحو 40 مليون عاطل، وفي وقت تجاهد فيه الحكومة الأميركية لخلق وظائف جديدة.

وبالتالي، إن أداء سوق «وول ستريت» لم يعد المرآة التي يمكن من خلالها قياس أداء الاقتصاد الأميركي كما كان قبل عقود مضت. فالسوق تحولت إلى ما يشبه «كازينوهات القمار»، ولم تعد سوقاً للنمو والانتعاش الاقتصادي وتوسيع الصناعات وتمويل الأفكار الجديدة، مثلما كانت في بدايتها. وهذا ما جعل الولايات المتحدة متخلفة صناعياً وتقنياً عن دول تعدها ناشئة، مثل الصين ودول النمور الآسيوية، بينما تتقدم في عدد المليارديرات ومعدل الثروات الفردية بمراحل عن بقية العالم.

لقد بات للأغنياء، خلال العقود الأخيرة القدرة على إجبار صناع السياسة النقدية والمالية على تلبية رغباتهم دون أدنى اعتبار لمشكلات الاقتصاد الكلي، وإن لم ينفذ الساسة رغباتهم، فسيفقدون مناصبهم التي وضعوهم فيها عبر تمويل حملاتهم الانتخابية.

لقد تضخمت في السنوات الأخيرة ثروة المليارديرات في أميركا، وباتت تفوق 3,5 تريليونات دولار. فهم من يملكون الشركات والأعمال التجارية، ويحددون مسارات الاقتصاد ومعدلات البطالة وخلق الوظائف، وباتت الحكومة ومؤسساتها خادمة لأطماعهم ونزواتهم، وبالتالي اختفت المعايير الأخلاقية للحكم، وتراجعت مفاهيم العدل والمساواة في الحقوق والواجبات ومفهوم التضحية من أجل بناء الوطن.

وتركز هذا المفهوم الأناني في الولايات المتحدة بعد صعود الملياردير دونالد ترامب إلى السلطة في عام 2017، الذي يغرّد يومياً عن مؤشرات «وول ستريت»، ولا يهتم بمؤشرات البطالة والتفاوت الطبقي وتراجع دخول الطبقة الوسطى.

وفي عهد ترامب تزايد التفتّت الاجتماعي على صعيد الولايات والأحياء، في المدن الكبرى، حتى وصل إلى هذا الصراع العرقي البغيض الذي تبدّى بقتل المواطن الأميركي جورج فلويد بهذه البشاعة خنقاً تحت ركبة شرطي أبيض، وما تلاه من احتجاجات.

لقد انتهى في أميركا خلال السنوات الأخيرة مفهوم المواطنة الحقيقي، وأصبح من يملك الثروة يحدد مرجعيات السلطة والقانون. فسياسات الاحتياط الفيدرالي الأميركي منذ أزمة المال (2008-2009)، خلقت اقتصاداً وهمياً يقوم على قياس النجاح الاقتصادي بالنمو في أسواق المال، وليس النمو في القطاعات الإنتاجية والوظائف. إذ ضخت سياسة الفائدة الصفرية والمنخفضة جداً تريليونات الدولارات في جيوب الأثرياء، وشركاتهم على حساب المواطنين أصحاب الادخارات البسيطة والمعاشات.

وتبعاً لذلك، تقلصت الطبقة الوسطى في أميركا وأوروبا، وتزايد عدد الفقراء، وحدثت اختلالات مريعة في الدخول، باتت واضحة في الاحتجاجات السياسية والعرقية والطبقية المتنامية في أميركا وأوروبا، وتهدد تدريجاً الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، وتهدد بقاء هذه الديمقراطيات في المستقبل. وبات العديد من المواطنين في العالم الغربي، وخصوصاً من كبار السن وأفراد الطبقة الوسطى، الذين يعتمدون في معيشتهم على الدخل الآتي من الوظيفة، وعلى العائد من المدخرات، يعانون شظف العيش.

فالأثرياء لا يهمهم التماسك الاجتماعي والبناء السياسي، بقدر ما يهمهم تضخم حساباتهم بمليارات الاحتياط الفيدرالي. ومن يملك مئات المليارات، فقد لا يكون بحاجة إلى وطن، إذ إنه يستطيع شراء جزيرة في أي مكان في العالم، ولا يحتاج إلى جواز سفر، إذ إنه سيُستقبَل بالأحضان من قبل أية دولة في العالم، كذلك فإنه لا يحتاج إلى شرطة ما دام يستطيع استئجار أهم الكفاءات الأمنية لحراسته. وبالتالي اختفت معايير الدولة والقانون واحترام الدستور التي أسست عليها الولايات المتحدة. ورغم هذه الاختلالات المتنامية في الثروات والدخول في أميركا وأوروبا، التي تهدد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، ورغم تزايد الدراسات الصادرة عن كبرى مؤسسات الفكر والجامعات حول مخاطرها، فإن القليل من الساسة ينتبهون إلى الدمار الذي تحدثه السياسات النقدية للاقتصاد والاستقرار العالمي، وحتى إذا انتبهوا، فإنهم لن يفعلوا شيئاً.